فهم الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في الدول النامية

فيصل عمر
قسم الجغرافيا كلية لندن الجامعية
نيسان 2017

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

الفصل الأول

مقدمة

أثبتت الأبحاث المعنية بالأنماط المكانية للجريمة الحضرية باستمرار أنها متركزة مكانيًا . وعلاوة على ذلك ، وُجد أن التوزيع غير المتكافئ للجرائم ، وخاصةً في حالة جرائم الممتلكات (مثل السطو) ، يرتبط عادةً بخصائص كل من البيئة الاجتماعية والبيئة العمرانية . وقد تطورت التفسيرات النظرية لأسباب ظهور هذه الأنماط وفقًا لعدد من محاور البحث ، ولكن ما يهم هذه الأطروحة هو منظور علم الجريمة البيئي . يركز هذا المنظور على تفسير الجريمة كحدث يتأثر وقوعه بظروف معينة (ينظر: ورتلي ومازيرول، 2008). خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية ، وجهت الأطر النظرية لعلم الجريمة البيئي عددًا كبيرًا من الأبحاث المعنية بالأنماط المكانية للجريمة الحضرية . ومع ذلك ، ركزت معظم الأبحاث المنشورة حتى الآن على الجريمة في مدن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، ولا يُعرف الكثير عن الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في العالم النامي ، وخاصة دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثل نيجيريا.

في الواقع ، لست على علم بأي دراسة تناولت الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في نيجيريا من منظور علم الجريمة البيئي . وبالتالي ، من غير الواضح ما إذا كانت النظريات المستمدة لتفسير الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في المدن الأوروبية الأمريكية مفيدة في تفسير تلك الموجودة في الدول النامية مثل نيجيريا . تحاول هذه الأطروحة معالجة هذه الفجوة من خلال التساؤل : ما مدى قدرة النظريات الأوروبية الأمريكية السائدة للجريمة الحضرية على تفسير التوزيع المكاني للجريمة في سياق نيجيريا؟ لمعالجة هذا السؤال ، جُمعت بيانات أولية (مجهرية) في منطقة دراسة بمدينة كادونا ، نيجيريا .

كانت عملية جمع البيانات ، كما سيُناقش في الفصل الثالث ، واسعة النطاق ، وصُممت عمدًا لتوليد بيانات أكثر مما يتطلبه مشروع الدكتوراه هذا . وكان هناك سببان لذلك : **أولًا**، ضمن هذا عدم الحاجة إلى عمل ميداني إضافي في حال حدوث تغييرات غير متوقعة في الفكرة الأولية لمشروع الدكتوراه . ويعود ذلك إلى سببين: الأول يتعلق بالتمويل (المحدود) المتاح لهذا المشروع ، والثاني يتعلق ببعد المسافة عن موقع الدراسة (لندن - كادونا)، مما لا يسمح بزيارات ميدانية فورية أو منتظمة . **ثانيًا**، نظرًا لأن هذه كانت أول دراسة في علم الجريمة البيئي على حد علمي ، تضمنت جمع بيانات أولية دقيقة عن الجريمة في نيجيريا ، فقد كان الهدف هو تعظيم قيمة هذا العمل .

لذلك ، تجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى أن التحليلات المقدمة في هذه الاطروحة لا تستنفد الإمكانيات التي تتيحها البيانات ، وأن العمل المستقبلي مُخطط لاستخدام البيانات المتاحة . يتيح التطبيق الثقافي المتبادل لنظريات الجريمة الأوروبية الأمريكية فرصةً لاختبار مدى قابليتها للتطبيق خارج السياق الذي طُبّقت فيه عادةً . فعلى عكس المدن في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، غالبًا ما تتطور المناطق الحضرية في سياقات مثل نيجيريا بتخطيط مركزي ضئيل أو معدوم (تنمية غير منظمة) ، وقد تتسم بخصائص أقل شيوعًا ، أو

حتى معدومة ، في المدن الأوروبية الأمريكية النموذجية . بالإضافة إلى ذلك ، تختلف البيئات الاجتماعية والثقافية في نيجيريا اختلافًا كبيرًا عن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . هذه الخصائص ، إلى جانب ندرة الجريمة ذات المرجع المكاني ، تُشكّل مجموعات البيانات السكانية بيئةً صعبةً لتطبيق أطر منظور علم الجريمة البيئية .

ولتحقيق هدف البحث ، تم تحليل أنماط جريمتين تتعلقان بالممتلكات - الاقتحام والسرقة المنزلية - في ثلاث دراسات تجريبية . كلا النوعين من الجرائم عبارة عن أعمال سرقة من منزل ، إلا أن الاقتحام والسرقة المنزلية يتطلبان الدخول القسري ، بينما لا يتطلبان ذلك في حالة السرقة المنزلية . كانت الأهداف الرئيسية لهذه الاطروحة هي اختبار (أ) ما إذا كان "قانون تركيز الجريمة في المكان" (وايسبورد، 2015) ينطبق في سياق نيجيريا، و (ب) جدوى المنظورين النظريين الرئيسيين في علم الجريمة البيئي ، وهما نظريات الفرصة (كوهين وفيلسون، 1979؛ برانتينغهام وبرانتينغهام، 1981؛ كلارك وكورنيش، 1985) ونظريات التفكك الاجتماعي (شو وماكاي، 1942؛ سامبسون وغروفز، 1989)، في تفسير الاختلافات في معدلات الجريمة الحضرية.

هيكل الاطروحة

الفصل 2: **الإطار النظري**

يحدد هذا الفصل السياق النظري للتحليلات التجريبية الاتية . وعلى وجه التحديد ، تتم مراجعة مجموعتين من النظريات - نظريات الفوضى الاجتماعية والفرص . من الناحية النظرية ، تُعنى الأولى بكيفية تنظيم سكان الحي أنفسهم للحفاظ على النظام في مجتمعهم ، بينما تُركز الثانية على البيئات والمواقف البيئية المادية التي تُنشئ هياكل فرص إجرامية تُسهّل التفاعل بين المجرمين والأهداف المُحتملة . الهدف هو تقديم مراجعة شاملة للإطار النظري الذي تُساهم فيه هذه النظريات ، وتوفير فهم واضح لكيفية إسهامها في الدراسات السابقة حول الجريمة الحضرية . سيساعد هذا في وضع العمل المُقدم في هذه الاطروحة ضمن الأدبيات الأوسع ، وإثراء الفرضيات التي صيغت واختبرت في الفصول اللاحقة .

الفصل 3: **البيانات والمنهجيات**

يُقدم هذا الفصل منهجيات جمع البيانات الأساسية المُستخدمة في أقسام التحليل الموضوعي من الاطروحة . لتوفير سياق أوسع فيما يتعلق بمنطقة الدراسة ، يبدأ الفصل بوصف موجز لدولة نيجيريا ومدينة كادونا ، قبل أن يتطرق إلى سبب اختيار منطقة باداراوا-ملالي الحضرية ، موقع الدراسة ، لمشروع الدكتوراه هذا . يلي ذلك مناقشة حول مدى توفر (أو بالأحرى عدم توفر) البيانات المناسبة التي تهم هذا البحث ، وتأمل في الأفكار الأولية التي وُضعت في بداية المشروع بشأن جمع البيانات . ثم أصف منهجيات جمع البيانات - وهي مجال يتضمن الفصل تمرين رسم الخرائط ، وجردًا بيئيًا شاملًا(BEI) ، ومسحًا للأسر وضحايا الجريمة . كما يتضمن العمل الميداني المرتبط بكل نهج ، بالإضافة إلى ملخص للبيانات التي جُمعت . ويختتم الفصل بتأمل في الدروس المستفادة من العمليات المتضمنة في تمارين جمع البيانات.

الفصل الرابع: **تركيز الجريمة في الأماكن**

يركز الفصل الرابع على اختبار مدى انطباق قانون تركيز الجريمة في الأماكن (وايسبورد، 2015) في سياق نيجيريا . ينص القانون على أنه "بالنسبة لمقياس محدد للجريمة في وحدة جغرافية دقيقة محددة ،

يقع تركيز الجريمة ضمن نطاق ضيق من النسب المئوية لنسبة تراكمية محددة من الجريمة" (ص 138). باستخدام بيانات من مسح BEI ومسح ضحايا الجريمة ، يُحلل توزيع الجرائم على مستوى الأسر، وقطاعات الشوارع ، والأحياء السكنية . على مستوى الأسر، تُختبر فرضيات تتعلق بما إذا كانت الجريمة متجمعة مكانيًا بشكل أكبر مما هو متوقع بالصدفة . كما تُختبر فرضيات أخرى تتعلق بما إذا كانت الجريمة تتركز على مقاييس مكانية مختلفة (قطاعات الشوارع والأحياء) ، وما إذا كان هذا التجمع يعكس أي شيء يتجاوز النمط الملحوظ في مستويات الدقة الأدنى (مثل مستوى الأسرة أو النقطة). تُعرض النتائج وتُناقش على خلفية الأدبيات المتوفرة حول تركيز الجريمة في أماكن محددة .

الفصل الخامس: **اختبار نظريات التفكك الاجتماعي في نيجيريا**

في هذا الفصل ، يُطبّق نهج التفكك الاجتماعي لتفسير التباين في معدلات الجريمة على مستوى المناطق في سياق نيجيريا . وتُدرس الاختلافات الاجتماعية والثقافية بين بيئات نيجيريا والدول الأوروبية والأمريكية من حيث الفائدة المحتملة لهذه النظريات وكيفية اختبارها . يبدأ الفصل بتلخيص فرضية نظرية التفكك الاجتماعي ونقص الأبحاث في العالم النامي . يلي ذلك مراجعة للمكونات المختلفة لنظرية التفكك الاجتماعي ، والآليات التي يُعتقد أنها تعمل من خلالها ، وكيفية تقديرها في الدراسات السابقة ، وما إذا كانت ذات معنى في سياق نيجيريا . ثم يُقدّم وصف موجز للبيانات ووحدات التحليل الجغرافية المستخدمة في هذا الفصل . فيما يلي اختبار تجريبي لنظرية التفكك الاجتماعي باستخدام البيانات الأولية التي جُمعت في نيجيريا . ويناقش القسم الأخير التحديات المرتبطة بإجراء مثل هذه البحوث في الدول النامية ، والنتائج ، وآثارها على فهم علم الإجرام .

الفصل السادس: **نظريات الفرصة وخطر الوقوع ضحية**

يتناول هذا الفصل ، بالنظر إلى أطر نظريات الفرصة ، التباين في خطر الوقوع ضحية بين الأسر. وتحديدًا ، يُستخدم نهج الاختيار الهيكلي (ميثي ومايرز، 1990) في دراسة مختلف الجوانب الظرفية التي تؤثر على هيكل فرصة الجريمة . صُمم هذا الفصل على غرار الفصل الخامس . ويبدأ بمناقشة موجزة لنظريات الفرصة المتعلقة بالجريمة - نظرية النشاط الروتيني (كوهين وفيلسون، 1979)، ونظرية نمط الجريمة (برانتينغهام وبرانتينغهام، 1981)، ومنظور الاختيار العقلاني (كلارك وكورنيش، 1985). يلي ذلك مناقشة أربعة جوانب ظرفية يُعتقد أنها تؤثر على بنية فرص الجريمة - القرب من الجريمة ، والتعرض لها ، وجاذبية الهدف ، والوصاية - والآليات التي يُفترض أن تعمل من خلالها ، وكيفية تقديرها في الدراسات السابقة . مع مراعاة الظروف المحلية لبيئات الدراسة ، يصف القسم التالي كيفية قياس كل متغير من المتغيرات التي تم أخذها في الحسبان في التحليلات ، وأي مكون من مكونات بنية فرص الجريمة كان من المفترض تقديره . تُعرض النتائج وتُناقش على خلفية الأدبيات الحالية وما تعنيه هذه النتائج للبحوث المستقبلية.

الفصل السابع: **مناقشة عامة وخاتمة**

يُقدم نقاش مُفصّل في نهاية كل فصل تجريبي . ويهدف هذا الفصل الأخير إلى جمع جميع النتائج ومناقشة معناها للنظرية ومنع الجريمة ومكافحتها . يبدأ الفصل بتلخيص النتائج المستخلصة من كل دراسة حالة ، ويُقيّم مدى قدرة النظريات الأوروبية الأمريكية على تفسير أنماط الجريمة الحضرية في نيجيريا. ويُناقش تداعيات كل نتيجة على النظرية والتطبيق ، متبوعًا بمناقشة قيود البحث وسبل العمل المستقبلي .